الأمم المتحدة A/79/PV.19

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **19**

الأربعاء، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد يانغ ..... (الكاميرون)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 143 من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/79/390)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد تم في اللجنة توضيح مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصية اللجنة وهي واردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. لذلك، إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة 66 من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة المعروض على الجمعية اليوم؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لذا ستقتصر البيانات على تعليل التصويت. هل لي أن أذكّر الأعضاء بأنه ينبغي للوفود، وفقاً للمقرر 401/34، أن تقتصر قدر الإمكان على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة، وأن تعليلات التصويت محدد بمدة 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

قبل أن نبدأ البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة، ما لم نخطر بخلاف ذلك مسبقاً.

معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة 7 من تقريرها.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السيد فائق (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يسجل في المحضر استنكارنا الشديد وخيبة أملنا البالغة فيما يتعلق بالإجراء المتخذ بشأن مشروع القرار A/79/390 وتقرير لجنة الاشتراكات (A/79/11 و A/79/11/Add.1) بشأن عدم قدرتها على التوصل إلى اتفاق بشأن طلب أفغانستان استثناءات بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من المبررات المقنعة التي قدمناها، والتي تستند إلى الحقائق القاسية التي تواجهها أفغانستان، إلا أن مناشداتنا للأسف قد لقيت تجاهلاً. إن إخفاق لجنة الاشتراكات في إعادة حق أفغانستان في التصويت ومنحها استثناءً بموجب المادة 19 أمر مقلق للغاية ومثبط للهمم بالنسبة لبلدي. وندرك أهمية وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة. مع ذلك، تعاني أفغانستان حالياً من تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية استثنائية تحدّ بشدة من قدرتنا على الوفاء بهذه الالتزامات. تتبع هذه التحديات إلى حد كبير من فشل حركة طالبان وعدم رغبتها في معالجة الأزمة المستمرة والخروج من المأزق والتفاعل البناء مع الدعوات الوطنية والدولية من أجل نظام حكم عادل ومسؤول وشامل. يشمل ذلك احترام حقوق الإنسان وكرامته، وإشراك المرأة في جميع جوانب المجتمع بشكل صحيح، والالتزام بجهود مكافحة الإرهاب. وقد زاد تفاقم هذا الوضع بسبب التوترات الجيوسياسية وغياب نَهْج دولي قوي ومتسق لمعالجة الأزمة في أفغانستان. إن وضعنا ليس وضع إهمال أو عدم رغبة. بل هو مرتبط بظروف خارجة عن إرادتنا. وتعترف المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة بمثل هذه الحالات وتنص على استثناءات. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن حالتنا تستوفي هذه المعايير.

وما يثير قلقنا أكثر من ذلك هو أن عمل لجنة الاشتراكات، التي لها دور تقني واستشاري واضح المعالم، يبدو أنه قد اتخذ بعداً سياسياً. وفي حين أننا نقدّر تفهم وتوصيات بعض أعضاء اللجنة دعماً لطلب الإعفاء الذي تقدمنا به، إلا أن من المؤسف أن غيرهم، ولا سيما من منطقتنا ممن عُهد إليهم العمل باستقلالية وموضوعية، قد سمحوا للاعتبارات السياسية بالتأثير على قراراتهم. وقد أدى ذلك إلى تقويض نزاهة العملية ويثير مخاوف جدية بشأن الحياد الذي ينبغي أن يوجه مداولات اللجنة. كانت هذه هي المرة الأولى التي نطلب فيها إعفاءً بموجب المادة 19 بمبررات وجيهة، ومن المخيب للآمال أنه لم يتم النظر فيه بالشكل المناسب بسبب التحيزات السياسية من بعض أعضاء اللجنة.

ومما يؤسف له أن تقرير لجنة الاشتراكات لا يعكس بدقة بياناتنا الشفوية والمكتوبة التي قدمناها خلال جلسة اللجنة. لقد قدمنا نسخة كاملة من بياننا الذي أدلي به في 14 حزيران/يونيه 2024 تسجيلاً للموقف.

ولا تزال أفغانستان ثابتة في التزامها بالأمم المتحدة والمبادئ التي تقوم عليها. وحرماننا من حقنا في التصويت في هذه المرحلة الحرجة يزيد من عزلتنا ويحد من قدرتنا على المشاركة الفعالة في عمل الجمعية. علاوة على ذلك، فإنه يرسل إشارة مقلقة مفادها أن الدوافع السياسية يمكن أن تتدخل في القرارات التي ينبغي أن تستند إلى مبادئ الحياد والإنصاف والموضوعية.

وما انفكت أفغانستان عن كونها عضواً نشطاً وملتزماً في الأمم المتحدة منذ بدء عضويتنا في تشرين الأول/أكتوبر 1946. وسنواصل التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه. وندرك التزامنا بالوفاء بمسؤولياتنا المالية تجاه المنظمة وسنبذل كل الجهود اللازمة للوفاء بهذه المدفوعات في أقرب وقت ممكن.

في الختام، أود أن أؤكد أننا سنواصل، على الرغم من هذه التحديات، تمثيل دولة أفغانستان وشعبها والدفاع عن حقوقهما وأصواتهما، لا سيما أصوات النساء، والمساهمة البناءة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية تقوم على رفاه الشعب الأفغاني، والسعي في نهاية المطاف إلى تحقيق سلام واستقرار دائمين في أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة 19 من الميثاق" الذي أوصت به اللجنة في تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار 3/79).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 143 من جدول الأعمال.

البند 115 من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(ج) انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تنظر الجمعية العامة في البند الفرعي (ج) من البند 115 من جدول الأعمال لانتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان ليحلوا محل الأعضاء الذين تنتهي فترة عضويتهم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024.

وفيما يلي أسماء الأعضاء المنتهية فترة ولايتهم: الأرجنتين، إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، باراغواي، بنن، الجبل الأسود، الصومال، غامبيا، فنلندا، قطر، كازاخستان، الكاميرون، لكسمبرغ، ليتوانيا، ماليزيا، الهند، هندوراس والولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً للفقرة 7 من القرار 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006، يحق لهذه الدول الأعضاء إعادة انتخابها مباشرة باستثناء الدول التي شغلت ولايتين متتاليتين وهي: الأرجنتين وإريتريا والصومال والكاميرون والهند.

وينبغي توزيع المقاعد الثمانية عشر الشاغرة بين المجموعات الإقليمية على النحو التالي: خمسة مقاعد للدول الإفريقية؛ وخمسة مقاعد لدول آسيا والمحيط الهادئ؛ ومقعدين لدول أوروبا الشرقية؛ وثلاثة مقاعد لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وثلاثة مقاعد لدول أوروبا الغربية ودول أخرى.

تشرع الجمعية العامة الآن في انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان.

وفقاً للقرار 251/60، ستكون عضوية المجلس مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتمتد فترة العضوية في المجلس مدة ثلاث سنوات. ويُنتخب أعضاء المجلس مباشرة وبشكل فردي عن طريق الاقتراع السري وبأغلبية أعضاء الجمعية العامة. تبعاً لذلك، تتكون الأغلبية من 97 صوتاً من أصل عدد أعضاء الجمعية العامة البالغ 193 دولة.

وستظل الدول التالية أعضاء في مجلس حقوق الإنسان: ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بوروندي، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، السودان، شيلي، الصين، غانا، فرنسا، فييت نام، قيرغيزستان، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكويت، المغرب، ملاوي، ملديف، هولندا واليابان. لذلك ينبغي ألا تظهر أسماء هذه الدول في بطاقات الاقتراع.

ويجري هذا الانتخاب وفق الأحكام ذات الصلة بالانتخابات من النظام الداخلي للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، تطبق المادة 94.

ووفقاً للممارسة المتبعة في الجمعية العامة، إذا حصل أكثر من العدد المطلوب من الدول الأعضاء على أصوات غالبية أعضاء الجمعية في الاقتراع نفسه، ستُعتبر الدول الأعضاء التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات فوق الأغلبية المطلوبة فائزة في الانتخابات، في حدود عدد المقاعد المطلوب شغلها. واتساقاً أيضاً مع الممارسة السابقة، إذا أصبح ضرورياً، بسبب تساوي عدد الأصوات، تحديد مرشح واحد أو أكثر ليجري انتخابهم أو لتصعيدهم إلى الجولة التالية من الاقتراع المقيد، يُجرى اقتراع مقيد خاص يقتصر على المرشحين الحاصلين على عدد متساو من الأصوات.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في مواصلة العمل على هذا النحو؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بالمرشحين، أُبلغت الأمانة العامة باعتماد خمسة مرشحين، بالنسبة للشواغر الخمسة للدول الأفريقية، وهم: إثيوبيا وبنن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغامبيا وكينيا.

وأُبلغ عن ستة مرشحين للمقاعد الخمسة الشاغرة لدول آسيا والمحيط الهادئ، وهم تايلند وجزر مارشال وجمهورية كوريا وقبرص وقطر والمملكة العربية السعودية.

وبالنسبة للمقعدين الشاغرين لمجموعة دول أوروبا الشرقية، أُبلغ عن مرشحين هما: تشيكيا ومقدونيا الشمالية.

وبالنسبة للمقاعد الثلاثة الشاغرة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أُبلغ عن ثلاثة مرشحين هم: أنتيغوا وبربودا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والمكسيك.

أما بالنسبة للمقاعد الثلاثة الشاغرة لمجموعة دول أوروبا الشرقية، فقد أُبلغ عن ثلاثة مرشحين هم: إسبانيا وآيسلندا وسويسرا.

وصدرت التعهدات والالتزامات الطوعية التي قطعتها الدول الأعضاء وفقاً للفقرة 8 من القرار 251/60 بوصفها وثائق رسمية للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكّر الأعضاء بأنه، عملاً بالمادة 88 من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

لذلك فإن أي إعلانات، بما فيها الإعلانات المتعلقة بسحب الترشيحات، ينبغي أن تصدر قبل بدء عملية التصويت، أي قبل الإعلان عن بدء عملية التصويت. وبالإضافة إلى ذلك، لن تُعطى بطاقات الاقتراع إلا إلى المندوبين الجالسين مباشرة خلف اللوحة التي تحمل اسم البلد.

نبدأ الآن عملية التصويت. وستوزّع الآن بطاقات الاقتراع وبذلك يبدأ التصويت.

وفقاً للقرار 323/71 المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2017، فقد طُبعت أسماء الدول التي أُبلِغَت بها الأمانة العامة قبل 48 ساعة على الأقل من ميعاد الانتخابات اليوم على بطاقات الاقتراع الخاصة بكل مجموعة من المجموعات الإقليمية. كما أُضيفت في بطاقات الاقتراع خانات خالية تعادل عدد الشواغر التي يتعين ملؤها لكل مجموعة من المجموعات الإقليمية لكتابة أسماء أخرى لمن يرغبون في ذلك.

أرجو من الممثلين ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع التي وُزعت وأن يضعوا علامة "X" في المربعات المجاورة للأسماء التي يرغبون في التصويت لصالحها و/أو أن يكتبوا أسماء أخرى مؤهلة في الخانات الفارغة. وإذا تم التأشير على المربع المجاور لاسم دولة ما، فلا يلزم تكرار اسم تلك الدولة في الخانة الخالية. ولا يجوز أن يتجاوز العدد الإجمالي للمربعات المؤشر عليها والأسماء المكتوبة بخط اليد عدد المقاعد الشاغرة التي يتعين ملؤها، كما هو مبين في بطاقة الاقتراع. وستُعتبر بطاقة الاقتراع باطلة إذا تضمنت أسماء دول أعضاء مؤهلة من المنطقة المعنية تفوق عدد المقاعد المخصصة لها.

وبناء على ذلك، بالنسبة لبطاقات الاقتراع المؤشر عليها "ألف" للدول الأفريقية، ينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي للمربعات المؤشر عليها والأسماء المكتوبة بخط اليد خمسة. وبالنسبة لبطاقات الاقتراع المؤشر عليها "باء" لدول آسيا والمحيط الهادئ، ينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي للمربعات المؤشر عليها والأسماء المكتوبة بخط اليد خمسة. وبالنسبة لبطاقات الاقتراع المؤشر عليها "جيم" لدول أوروبا الشرقية، ينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي للمربعات المؤشر عليها والأسماء المكتوبة بخط اليد اثنين. وبالنسبة لبطاقات الاقتراع المؤشر عليها "دال" لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي للمربعات المؤشر عليها والأسماء المكتوبة بخط اليد ثلاثة. وبالنسبة لبطاقات الاقتراع المؤشر عليها "هاء" لدول أوروبا الغربية ودول أخرى، ينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي للمربعات المؤشر عليها والأسماء المكتوبة بخط اليد ثلاثة.

وسيُعلن بطلان أي بطاقة اقتراع إذا لم يكن أي من أسماء الدول الأعضاء المسجلة عليها ينتمي إلى المنطقة المعنية أو إذا كانت جميع الأصوات في بطاقة الاقتراع لدول أعضاء غير مؤهلة للانتخاب. وفي هذا الصدد، أذكّر بأن الدول الأعضاء التالية غير مؤهلة للانتخاب: الدول التي ستظل أعضاء في المجلس في العام المقبل والدول الأعضاء التي تقضي حالياً فترة عضويتها الثانية على التوالي في المجلس.

وإذا تضمنت بطاقة اقتراع لمنطقة ما أيا مما يلي، تظل هذه البطاقة صالحة، ولكن لن تُحتسب الأصوات للدول الأعضاء المؤشر عليها: أسماء دول أعضاء لا تنتمي إلى المنطقة المعنية أو أسماء دول أعضاء ستظل أعضاء في المجلس في العام المقبل أو أسماء دول أعضاء تقضي حالياً فترة عضويتها الثانية على التوالي في المجلس.

وإذا تضمنت بطاقة الاقتراع أي ملاحظة غير التصويت لصالح الدول الأعضاء المؤهلة، فسيتم تجاهل تلك الملاحظات.

بدعوة من الرئيس، تولى فرز الأصوات ممثلو كل من أرمينيا وأندورا وأوروغواي وتوغو وموناكو والهند.

عُلّقت الجلسة الساعة 11/28 واستؤنفت الساعة 11/43.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حرصاً على الوقت، تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في البند الآخر المعلن في يومية الأمم المتحدة ريثما يجري فرز الأصوات.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ج) من البند 115 من جدول الأعمال.

البند 127 من جدول الأعمال (*تابع*)

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف الجمعية العامة نظرها في البند 127 من جدول الأعمال المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية" للاستماع إلى تعليلات التصويت بعد التصويت على القرار 2/79 المعنون "الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات".

وقبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ميغليتشي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويؤيد هذا البيان الجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا وسان مارينو.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر الجزيل إلى وفدَي مالطة وبربادوس على قيادتهما القوية في هذه العملية وعملهما الممتاز بتوجيه عملنا على الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات (القرار 2/79) الذي أقره قادتنا الأسبوع الماضي.

لقد حقق الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد قبل 10 أيام نجاحا باهرا. وسمح ما قمنا به جميعا من عمل جاد ومشاركة بناءة بالتوصل إلى وثيقة ختامية طموحة وخطة عالمية للتعاون، مما أعاد مقاومة مضادات الميكروبات إلى دائرة الضوء وأفضى إلى التوعية التي تشتد الحاجة إليها بهذا التهديد العالمي. ويشكل هذا الوعي الخطوة الحاسمة الأولى للوقاية والتشجيع على استخدام الأدوية المضادة للميكروبات استخداما أكثر ملاءمة وحصافة ومسؤولية، فضلاً عن تأمين الدعم المالي اللازم.

ويعزز الإعلان التزامنا بتعزيز السياسات وأفضل الممارسات للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات باتباع نهج متعدد القطاعات وشامل للحكومة بأكملها، بالاستناد بنجاح إلى الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات لعام 2016 (القرار 3/71). ويركز

إعلان عام 2024 بقوة على الحاجة إلى وضع خطط عمل وطنية وتحديثها وتنفيذها وتمويلها بفاعلية على وجه الاستعجال، مع الاعتراف بنهج الصحة الواحدة باعتباره السبيل للمضي قدمًا. ويجب أن تتضمن خطط العمل الوطنية المتعلقة بنهج الصحة الواحدة التزامات واضحة ويجب أن تشكل الركيزة الاستراتيجية للعمل الذي تقوم به كل دولة للحد من مقاومة مضادات الميكروبات.

لقد اعتمدنا للتو في الاتحاد الأوروبي النسخة الثانية من العمل الأوروبي المشترك بشأن مقاومة مضادات الميكروبات وأنواع العدوى الناجمة عن الرعاية الصحية لتحقيق هدف طموح يتمثل في تغيير النهج العالمي لمقاومة مضادات الميكروبات من خلال إدراج منظور "نهج الصحة الواحدة" في خطط عمل وطنية مُحكمة.

وقد اتفقنا في الإعلان على العديد من الغايات التي يجب تحقيق الكثير منها بحلول عام 2030، مع تحديد أهداف واضحة للعمل على الصعيدين العالمي والوطني. ويجب وضع آليات حكومية فعالة لضمان المساءلة وسيتعين أن تقيّم الدول الأعضاء التقدم الذي تحرزه طوال عملية التنفيذ.

وسيكون عمل الفريق المستقل الجديد المعني بجمع الأدلة اللازمة للعمل الذي سيُنشأ في عام 2025 بمثابة دليل قيّم لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات. وقد نجحنا في الاتحاد الأوروبي في تطبيق هذا النهج التعاوني من خلال إطار مخصص، وهو شبكة نهج الصحة الواحدة لمقاومة مضادات الميكروبات.

ويسرّنا أن تؤدي منصة شراكة التحالف الرباعي المتعددة الأطراف لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات دوراً مماثلًا على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، ستوفر المؤتمرات الوزارية التي تُعقد كل سنتين بشأن مقاومة مضادات الميكروبات منبرا أساسيا لتقييم التقدم الذي نحرزه جماعيا على الصعيدين العالمي والوطني.

ونحتاج إلى موارد مالية كافية لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها. لقد كان ولا يزال الاتحاد الأوروبي مساهما رئيسيا في الصناديق القائمة إلى جانب جهات أخرى ويتطلع إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمقاومة مضادات الميكروبات وإلى استخدام أكثر كفاءة للموارد.

وفيما يتعلق بالابتكار والوصول، ينبغي أن تسمح لنا حوافز الدفع والجذب على السواء بإيجاد الأدوية المضادة للميكروبات المبتكرة التي نحتاجها على وجه الاستعجال. ويؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددهم 27 دولة تأييدا كاملا الإمكانات المعترف بها وأهمية عمليات نقل التكنولوجيا التي تكون طوعية وقائمة على شروط متفق عليها وتتماشى تمامًا مع قواعد الملكية الفكرية الدولية.

وندرك أن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لا تؤيد عمليات النقل القسري للتكنولوجيا التي تتعارض مع المبادئ الأساسية لقانون الملكية الفكرية وقانون العقود. يجب أن تتم العملية بطريقة تحترم مصالح جميع الأطراف، وتعزز مناخ التقدم والإبداع دون تنازلات. يستحق المبتكرون والمبدعون وأصحاب المصلحة والمستفيدون من التكنولوجيا في كل بلد ومنطقة هذه الحماية وراحة البال.

وقد دأب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على التمسك بهذا المبدأ في جميع سياقات الأمم المتحدة. لذلك، يجب أن تتم عمليات نقل التكنولوجيا بشكل طوعي وبموجب شروط يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل. ولذلك يجب أن ننأى بأنفسنا عن أي تفسيرات لا تتماشى مع هذا المبدأ.

وينسحب هذا الفهم أيضاً على الفقرة 87 في هذا الإعلان، والتي ينبغي أن تتضمن المحاذير الضرورية التي تم الاتفاق عليها بالفعل في العديد من عمليات الأمم المتحدة الأخرى لضمان اتباع نهج متوازن بين الحماية وإمكانية الوصول. لقد أبدينا بالفعل مرونة في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من الفقرات الأخرى التي لا نتفق معها تماماً، ولا سيما الفقرة 66 والفقرة 70.

أخيراً، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً كاملاً وبدون تحفظ بالهدف الشامل للإعلان السياسي، وهو تعزيز الاستجابة العالمية للتصدي بفعالية لمقاومة مضادات الميكروبات.

ولئن كان الإعلان السياسي خطوة حاسمة، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تحقيق أهداف أعلى وإظهار المزيد من الطموح في هذه المرحلة الحاسمة من التنفيذ. وسوف نواصل العمل مع جميع الأعضاء في المنتديات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، ومع المنظمات الرباعية وفي الأمم المتحدة، لترجمة الالتزامات إلى أفعال نتيجة لذلك، حتى نحقق الهدف الذي حددناه اليوم بحلول عام 2030. في الاتحاد الأوروبي، مستعدون للقيام بدورنا بالكامل ودعم الآخرين.

السيدة غورهان (أوغندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، أن أدلي بهذا البيان – شرحاً للموقف بعد اعتماد القرار، في إطار البند 127 من جدول الأعمال، بشأن الإعلان السياسي للجلسة للرفيعة المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

في البداية، نُعرب عن تقديرنا للميسرين المشاركين من البعثة الدائمة لبربادوس والبعثة الدائمة لمالطة على جهودهما الدؤوبة في توجيه المفاوضات المعقدة. كما تود المجموعة أن تشكر البعثة الدائمة لإندونيسيا في نيويورك على دعمها للرئيس في تيسير المفاوضات الموضوعية والمثمرة على مدار ما يقرب من خمسة أشهر. وقد كان لتفانيهم دور فعال في ضمان أن يجسد القرار الأولويات الرئيسية لجنوب الكرة الأرضية، بما في ذلك الوصول العادل إلى مضادات الميكروبات واللقاحات والتشخيص.

وتمثل مقاومة مضادات الميكروبات تحدياً عالمياً في مجالي الصحة والتنمية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، حيث تقوض التقدم المحرز في مكافحة أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية والسل والتهاب الكبد الوبائي والإيبولا والملاريا. ويشكل اعتماد الإعلان خطوة مهمة نحو تعزيز العمل المنسق متعدد القطاعات للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات. لقد انضممنا إلى توافق الآراء بشأن القرار، حيث أننا نولي أهمية كبيرة للالتزامات العالمية التي يمثلها في التصدي لتلك التحديات وضمان حصول البلدان النامية على الدعم اللازم لتعزيز قدراتها في هذه المعركة.

ونُرحب بتركيز الإعلان السياسي على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، وهو أمر حيوي لتمكين الإنتاج المحلي للأدوية المضادة للميكروبات. ومع ذلك، تحث المجموعة المجتمع الدولي بقوة على الاعتراف بالآثار الضارة للتدابير القسرية الأحادية الجانب على قدرة البلدان النامية على مكافحة مقاومة مضادات

الميكروبات. تُقيِّد هذه التدابير الوصول إلى الأدوية المضادة للميكروبات وتُضعف النُظُم الصحية، مما يُفاقم الصعوبات التي تواجهها الدول في حالات خاصة. ندعو إلى القضاء على هذه التدابير لدعم المكافحة العالمية لمقاومة مضادات الميكروبات وضمان عدم إهمال أحد.

ونرحب بالاعتراف بأهمية الجهود المتعددة القطاعات لتعزيز التعاون في مجال الصحة البشرية والحيوانية، فضلاً عن القطاعات البيئية والقطاعات الأخرى ذات الصلة، لمعالجة مقاومة مضادات الميكروبات.

وتشعر مجموعة الـ 77 والصين بالتشجيع إزاء الالتزام بتعبئة 100 مليون دولار من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة مقاومة الميكروبات، لكننا نؤكد بقوة على الحاجة إلى تمويل مستدام وتعاون دولي قوي لضمان التنفيذ الكامل لخطط العمل الوطنية لمكافحة مقاومة الميكروبات. إن العواقب الاقتصادية المترتبة عن مقاومة مضادات الميكروبات مقلقة للغاية، مع احتمال أن تضيف تريليون دولار أمريكي من تكاليف الرعاية الصحية سنويًا بحلول عام 2050، وأن تتسبب في خسائر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 3,4 تريليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2030. وسيتطلب التصدي لهذه التحديات تعاوناً دولياً أقوى، وزيادة الدعم المالي، وزيادة بناء القدرات في مجالات البحث والتطوير والابتكار، لا سيما في البلدان النامية.

وتتطلب مقاومة مضادات الميكروبات نهجاً شاملاً. ويبرز الإعلان السياسي عن حق أهمية تحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والاستخدام المناسب لمضادات الميكروبات في مختلف القطاعات لمنع انتشار تلك المقاومة. كما أن تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها في أماكن الرعاية الصحية ضرورية بنفس القدر للحد من انتقال العدوى المقاومة للعدوى.

في الختام، واثقون من أن المؤتمر الوزاري العالمي الرابع الرفيع المستوى المقبل بشأن مقاومة مضادات الميكروبات الذي سيعقد في المملكة العربية السعودية في الفترة من 15 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر، سيكون بمثابة منصة رئيسية للانتقال من الإعلان إلى إجراءات ملموسة. ومن خلال موضوع تسريع الإجراءات من خلال شراكات متعددة القطاعات لاحتواء مقاومة مضادات الميكروبات، يتيح المؤتمر فرصة لتعزيز التعاون العالمي وضمان أن يتم التعهد بالالتزامات بفعالية وترجمتها إلى تقدم ملموس في قطاعات الصحة البشرية والحيوانية والبيئية.

إذ نتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى المقبل في عام 2029، نؤكد من جديد التزامنا بتعددية الأطراف في مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات.

السيد أسدي نظري (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): تود جمهورية إيران الإسلامية أن تعرب عن تقديرها لفخامتكم، سيدي الرئيس، على عقد الجلسة الرفيعة المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات. ونعرب عن امتناننا للممثلين الدائمين لمالطة وبربادوس وفريقيهما على جهودهم في تيسير عملية التشاور.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء دفاعا عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/79/PV.18) والبيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، ويود أن يضيف النقاط التالية بصفته الوطنية.

وقد شارك وفد جمهورية إيران الإسلامية بشكل بنّاء في عملية التفاوض بشأن الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بمقاومة مضادات الميكروبات (القرار 2/79) في محاولة للتوصل إلى وثيقة ختامية متوازنة ومقبولة. تقوم الأمم المتحدة، وفقاً لميثاقها، على المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء فيها. وبالتالي، يجب احترام آراء الدول الأعضاء وأولوياتها. ومع ذلك، فقد شهدنا خلال المفاوضات بشأن الإعلان السياسي المذكور أن هذا المبدأ الأساسي للغاية قد تم تجاهله في كثير من الأحيان. وقد تمت مراعاة أولويات قلة من الدول الأعضاء على حساب أولويات العديد من الدول الأعضاء النامية، وتم تغيير الصياغة المتفق عليها لصالح قلة من الدول الأعضاء. وللأسف، نرى، بشكل عام، أن هذا النص غير متوازن ويتجاهل شواغل وأولويات عدد كبير من البلدان، وذلك بسبب أحادية الجانب والتعتيم المتعمد والتجاهل، الذي غلب للأسف على الحيادية والشفافية والشمولية.

وكمثال على ذلك، فشل الإعلان السياسي في معالجة الآثار الضارة للتدابير القسرية الأحادية الجانب، وهو أمر ذو أهمية خاصة بالنسبة لوفدي ونشعر بخيبة أمل كبيرة بشأنه. ومن الضروري أن نتمسك بالتزامنا بعدم ترك أي بلد أو فرد متخلفاً عن الركب. ويساعد ضمان حصول جميع الأفراد، لا سيما في البلدان النامية، على العلاج المناسب دون عوائق وفي الوقت المناسب، على التخفيف من المخاطر المرتبطة بالاستخدام غير السليم لمضادات الميكروبات. وتزداد هذه المخاطر عندما لا يجد الناس سبيلا للحصول على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية. وكما أبرزت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على التمتع بحقوق الإنسان، تؤدي التدابير القسرية الانفرادية إلى انتهاكات لجميع فئات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في الحياة والصحة والغذاء والحق في مستوى معيشي مناسب وفي التعليم والحق في التنمية. وتلك الأفعال لاإنسانية، والأهم من ذلك هو أن الأبرياء الذين لا يستطيعون الحصول على الأدوية الأساسية والمنتجات الطبية واللقاحات نتيجة لتلك التدابير غير القانونية يتأثرون بها كل يوم. وتلك الأفعال لا تقوض المبادئ الراسخة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تنتهك أيضاً حقوق الإنسان بشكل صارخ ولا تزال تلحق أضراراً جسيمة بصحة الناس. ولا يوجد ما يمكن أن يبرر اتخاذ هذه التدابير المروعة ضد الناس ولا يوجد ما يمكن أن يبرر وفاة طفل لم يتمكن ببساطة من الحصول على منتج طبي بسبب التدابير القسرية أحادية الجانب.

وعلاوة على ذلك، نحيط علماً أيضا بعدم وجود إشارة واضحة إلى التزام البلدان المتقدمة النمو تجاه البلدان المضيفة التي تستقبل النازحين الخارجيين وتوفر لهم خدمات متنوعة، منها الرعاية الصحية، دون تمييز. ومن الضروري أن تعطي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة الأولوية في جداول أعمالها لمسألة مقاومة مضادات الميكروبات، خاصة بالنظر إلى التحديات العابرة للحدود التي تواجهها البلدان التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين أو النازحين خارجيا.

وكنقطة أخيرة، فإن جمهورية إيران الإسلامية تنفذ سياسات الصحة في نطاق اختصاصها، بما يتماشى مع حقوقها السيادية، مع أخذ قوانينها وبرامجها الوطنية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية الفريدة في الاعتبار. وعلى أساس هذا النهج، أود أن أعلن أن بلدي يعتبر الإعلان السياسي صكاً طوعياً غير ملزم قانوناً. وجمهورية إيران الإسلامية غير ملزمة بأجزاء الوثيقة التي تتناقض مع أولوياتها الوطنية وقوانينها وأنظمتها ومع معاييرها الثقافية والدينية.

ختاما، نقرر الانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار الحالي، على أن يكون مفهوما أن هذه العمليات لن تشكل أي سابقة مستقبلا وأنه لن تحدث مجددا أوجه قصور مماثلة.

السيدة بيريرا غوميز (البرازيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد البرازيل شرح الموقف المقدم باسم مجموعة الـ 77 والصين.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره الكبير للبعثتين الدائمتين لبربادوس ومالطة على قيادة عملية التفاوض بشأن القرار 2/79 بطريقة مفتوحة وشفافة. وتجدر الإشادة بالوفدين لبذلهما كل الجهود الممكنة للخروج بنص متوازن يحدد الالتزامات ووسائل تحقيقها. كما نشكر البعثتين الدائمتين لأوغندا وإندونيسيا على قيادة مجموعة الـ 77 والصين خلال هذه العملية.

إن الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات يعالج بصورة ملائمة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات. ونشدد بشكل خاص على الصياغة المتعلقة بالحاجة إلى وضع قاعدة علمية لاعتماد تدابير فيما يتعلق بمقاومة مضادات الميكروبات والحصول على الأدوية المضادة للميكروبات.

ومن وجهة نظرنا، لا يكفي التركيز على مراقبة استخدام مضادات الميكروبات. ويجب ألا ننسى أن أحد العوامل الرئيسية المساهمة في زيادة مسببات الأمراض المقاومة للمضادات الحيوية هو صعوبة حصول جزء كبير من السكان، لا سيما المهمشين منهم، على أدوية مضادة للميكروبات آمنة وفعالة وذات نوعية جيدة وبأسعار ميسورة طوال فترة العلاج.

كما نشيد بإدراج صياغة بشأن التغطية الصحية الشاملة؛ وكفالة المواءمة مع البرامج الاستراتيجية مثل برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا؛ وتعزيز أدوات الوقاية مثل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتطعيم والتشخيص ومكافحة العدوى؛ وتعزيز الإنتاج الإقليمي للإمدادات الصحية؛ وتحسين الإدارة المتعددة القطاعات؛ والنهوض بالمساواة في الحصول على الأدوية والتشخيص والخدمات الصحية؛ وتحسين جودة البيانات؛ وضرورة تشجيع التكامل بين القطاعات المختلفة المعنية بمعالجة هذه المسألة.

لقد حان الوقت الآن لترجمة هذا الجهد الجماعي إلى إجراءات عملية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الإعلان السياسي وخفض عدد الوفيات على مستوى العالم الناجمة عن مقاومة مضادات الميكروبات التي تؤثر كأشد ما يكون على البلدان النامية وعلى النساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون

في ظل أوضاع هشة. وفي هذا السياق، من المهم أن نراعي الأدوار والولايات المختلفة للمنظمات الدولية ذات الصلة وسلطة هيئاتها الإدارية.

إن مقاومة مضادات الميكروبات متعددة العوامل بطابعها، مما يشكل تحدياً للتقدم التكنولوجي المحرز في مختلف مجالات الصحة البشرية والحيوانية. ومن الضروري أن تقترن الجهود العالمية للوقاية من مقاومة مضادات الميكروبات ومكافحتها بجهود ترمي إلى الحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق التغطية الصحية الشاملة والقضاء على الأمراض المحددة اجتماعيا مثل السل والملاريا.

في عام 2024، أطلقت وزارة الصحة في البرازيل برنامج "البرازيل سليمة" الذي يهدف إلى القضاء على الأمراض المحددة اجتماعيًا باعتبارها مشاكل صحية عامة، بما في ذلك السل. وتتماشى هذه المبادرة مع المبادئ التوجيهية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها وترمي إلى الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، من بين إجراءات أخرى.

وكما ذكرت أمينة الصحة والمراقبة البيئية في بلدنا، إيثيل ماسييل، خلال المناقشة العامة للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، فإن أهداف الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة لن تتحقق إلا من خلال التعاون الفعال والتضامن بين البلدان. وتؤكد البرازيل من جديد التزامها بهذا الجهد العالمي.

في الختام، يشدد وفد بلدي على أن مستوى طموح الإعلان السياسي مرجع ومثال هامان. وينبغي أن يكون بمثابة مصدر إلهام للإجراءات الجريئة اللازمة لمعالجة المشاكل الصحية الأخرى، مثل ضمان إمكانية الحصول على المنتجات الطبية بتكلفة ميسورة، بما في ذلك شفافية الأسعار. وفي العام القادم، خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، سنحتاج إلى كفالة أن نرقى إلى التوقعات بمستوى مماثل من الطموح.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): تشيد سويسرا بأنه بعد ثماني سنوات من الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات لعام 2016، وضعت الجمعية العامة مرة أخرى موضوع مقاومة مضادات الميكروبات ضمن أولويات جدول أعمالها. وستتيح الالتزامات التي تم التعهد بها خلال الاجتماع رفيع المستوى الذي عقد في نهاية شهر أيلول/سبتمبر استكمال وتعزيز التدابير والعمليات المضطلع بها داخل مختلف المنظمات التي تشكل التحالف الرباعي بشأن نهج الصحة الواحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الميسرين المشاركين.

إن مقاومة مضادات الميكروبات أحد التهديدات الرئيسية للصحة العامة والتنمية العالمية. وتلتزم سويسرا، إلى جانب المجتمع الدولي، بمنع ظهور مسببات أمراض جديدة مقاومة للمضادات الحيوية، بالإضافة إلى الحد من انتقالها وانتشارها ودعم الأبحاث في مجال تطوير مضادات حيوية جديدة وأدوات تشخيصية ووقائية.

وكما قال الطبيب والباحث ألكسندر فليمنغ:

"كلما أصبح العالم أكثر تعقيدًا، زادت صعوبة تحقيق أي شيء دون تعاون الآخرين."

إن الاعتراف بضرورة اعتماد نهج الصحة الواحدة أمر حيوي إذا أردنا ضمان اتساق التدابير وفعاليتها. وفي هذا الصدد، اعتمدت سويسرا في حزيران/يونيه الماضي خطة عمل "نهج الصحة الواحدة" لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات. وتعزز هذه الخطة تنفيذ استراتيجيتها الوطنية قيد التنفيذ منذ عام 2016 وتحدد إجراءات ملموسة وأهدافًا وطنية للسنوات القادمة.

وتلتزم سويسرا التزاماً كاملاً بعملية التفاوض بشأن الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات لعام 2024 (القرار 2/79). ونؤيد بشكل خاص إنشاء لجنة مستقلة مسؤولة عن جمع أدلة قاطعة فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات، ومسؤولة أيضاً عن تحديد أهداف معينة. كما نرحب بالاعتراف بمزايا الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل الشراكة العالمية للبحث والتطوير في مجال المضادات الحيوية والمسرِّع الصيدلاني البيولوجي لمكافحة البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية، لتطوير مضادات بكتيريا جديدة وتيسير الوصول إليها.

مع ذلك، نرى أن النهج والإجراءات التي تم اختيارها خلال المفاوضات السابقة لم تجعل من الممكن مراعاة آراء جميع الوفود. ولهذا السبب نود أن نؤكد على أنه لا يمكن نقل التكنولوجيا بشكل مستدام إلا إذا قرر مالك التكنولوجيا الموافقة على هذا النقل وقبول الشروط المرتبطة به. كما كنا نفضل كثيراً أن يتضمن الإعلان السياسي إشارة صريحة إلى ذلك، ونفسر الفقرة ذات الصلة على أنها تشير إلى نقل التكنولوجيا الذي يتم في ظل تلك الظروف.

السيد سوا (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باعتماد الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات بتوافق الآراء (القرار 2/79). ونتوجه بالتهنئة والشكر لكم، سيدي الرئيس، وللأمانة العامة، ونخص بالشكر الممثلين الدائمين لبربادوس ومالطة وفريقيهما، على قيادتهم الثابتة طوال عملية المشاورات بشأن الإعلان السياسي.

كما بيّن رئيس وزراء المملكة المتحدة في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/79/PV.12)، فإن المملكة المتحدة ملتزمة بالقيادة العالمية المسؤولة وبالعمل مع الآخرين لمواجهة التحديات المشتركة. ونعلم أنه من دون اتخاذ إجراءات، فإن مقاومة مضادات الميكروبات تهدد بإزهاق أرواح 39 مليون شخص بحلول عام 2025، وبتكبّد الاقتصاد العالمي خسائر بقيمة 412 بليون دولار أمريكي بحلول عام 2030.

ونرحب بالتزام هذا الإعلان بالتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات في الإنسان والحيوان والنبات من خلال نهج الصحة الواحدة. ونشيد بمنح منصة الشراكة الرباعية المتعددة الأطراف لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات تفويضاً قوياً من أجل إنشاء لجنة مستقلة معنية بالأدلة من أجل العمل على مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات ودعمها للحصول العادل على المضادات الحيوية، والتي نعلم أنها يمكن أن تنقذ حياة 92 مليون شخص.

ونؤيد بشدة الالتزام باستخدام مضادات الميكروبات في الحيوانات والزراعة بحذر، بما يتماشى مع معايير الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وكذلك الالتزام بوضع إرشادات للحد من استخدام مضادات الميكروبات في الزراعة النباتية ومنعه، والتركيز على الوقاية من الأمراض والاستثمار في النظم الصحية.

لقد كانت المملكة المتحدة تأمل أن يشمل الإعلان مواضيع أكثر. فعلى وجه الخصوص، في الفقرتين 37 و 38، كنا نفضل التزامات أقوى وأكثر تحديداً بشأن التمويل المستدام لمقاومة مضادات الميكروبات، والذي نعلم أنه ضروري لتحقيق هدفنا المتمثل في خفض الوفيات الناجمة عن مقاومة مضادات الميكروبات بنسبة 10 في المائة. وفي الفقرة 70، نعتبر عدم وجود التزام محدد زمنياً بالتخلص التدريجي من مضادات الميكروبات المهمة طبياً لتعزيز النمو في الزراعة الحيوانية فرصة ضائعة. ونشعر بخيبة أمل لعدم وجود التزام بوضع إرشادات بيطرية لفئات الإتاحة والمراقبة والاحتياط، وهو أمر ضروري لوضع أهداف تتعلق بالمضادات الحيوية المندرجة ضمن فئة "الإتاحة". وفيما يتعلق بالفقرة 87، تعتقد المملكة المتحدة اعتقادا راسخا أن نقل التكنولوجيا بشروط طوعية ومتفق عليها بشكل متبادل أمر أساسي، وستواصل المملكة المتحدة تعزيز هذا النشاط في ظل هذه الشروط باعتباره الوسيلة الرئيسية والأكثر فعالية لنشر الابتكار.

إن هذا الإعلان يُظهر ما يمكننا تحقيقه عندما نعمل معاً، ويُقرّ عن حق بأن البلدان النامية تتحمل عبء مقاومة مضادات الميكروبات بشكل غير متناسب، وأن بعض فئات السكان معرضة للخطر بشكل خاص، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في الدول والأقاليم المتأثرة بالنزاعات.

ختاماً، نتطلع إلى العمل مع الجميع بينما نشرع في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذا الإعلان، للمساعدة في حماية مواطنينا وبناء عالم أكثر استدامة وازدهاراً.

السيد هارتني (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر الولايات المتحدة مالطة وبربادوس على قيادتهما لعملية التوصل إلى توافق في الآراء. ويسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن الإعلان السياسي الطموح العملي المنحى الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات (القرار 2/79)، ونرحب باعتماد القرار.

وتعمل الولايات المتحدة مع الحكومات الأخرى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وشركاء آخرين لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً من أجل الوقاية من العدوى والتصدي لظهور مقاومة مضادات الميكروبات وانتشارها وتأثيرها. ويسرنا أن الجهود المشتركة التي بذلتها الجمعية قد أسفرت عن وثيقة عملية المنحى تتضمن التزامات بأهداف ذات مغزى وطموحة تستند إلى العلم وتقييم المخاطر وقابلة للتحقيق في إطار الجهود العالمية لمنع مقاومة مضادات الميكروبات. ويمكننا العمل على تحقيق التزامات الإعلان عن طريق تكثيف الجهود وزيادة التعاون.

ونرحب بتأكيد الإعلان على التصدي بشكل مستدام للتهديدات المدمرة للصحة والتنمية، وتركيزه على إتاحة الوقاية من العدوى والرعاية المناسبة، واهتمامه بالابتكار والبحث.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بتلبية احتياجات الفئات السكانية الضعيفة، لأنها غالباً ما تكون الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالعدوى المقاومة لمضادات الميكروبات، ولأنها تواجه عوائق كبيرة في الحصول على الرعاية الطبية والعلاج في الوقت المناسب.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتوضيح المواقف السياسية للولايات المتحدة. نرى أن الأمم المتحدة يجب أن تحترم الولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات التجارية، وألاّ تعلّق على

القرارات والإجراءات التي تُتخذ في محافل أخرى، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية. وفي حين أن الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية تربطهما مصالح مشتركة، فإن لكل منهما أدواراً وقواعد وعضوية مختلفة.

وتفهم الولايات المتحدة أنه، فيما يتعلق بالقرار، فإن الإشارات إلى نقل التكنولوجيا والدراية تُشير إلى عمليات نقل طوعية للتكنولوجيا والدراية على أساس شروط متفق عليها بشكل متبادل.

بالإضافة إلى ذلك، نؤكد موقفنا المتمثل في أن الصياغة المتعلقة بالتجارة التي يُتفاوض عليها أو تُعتمد في الجمعية العامة أو تحت رعايتها ليست ملزمة ولا صلة لها بالسياسة التجارية للولايات المتحدة أو بالتزاماتها أو تعهداتها التجارية ولا علاقة لها بجدول أعمال منظمة التجارة العالمية، بما فيها المناقشات أو المفاوضات التي تجري في ذلك المحفل.

وفي ذلك السياق، فإن الولايات المتحدة تنأى بنفسها عن الصياغة الواردة في الفقرة 82 والتي تنص على "التسليم بالحاجة إلى إزالة الحواجز التجارية". فهذه الصياغة ليس لها مكانة في مفاوضات الأمم المتحدة في المستقبل، حيث أن التدابير التجارية قد تكون ضرورية للرد على الممارسات غير العادلة التي من شأنها أن تشوه التجارة أو تخلق تبعية أو نقاط ضعف.

ويمكن الاطلاع على البيان الكامل الذي يوضح مواقف الولايات المتحدة السياسية على الإنترنت.

وأود أن أختتم بالتذكير بأنه لا يمكن لأي بلد أو منظمة أو قطاع بمفرده أن يحل مشكلة مقاومة مضادات الميكروبات. فيجب علينا القيام بذلك معاً، ويجب على الجميع بذل المزيد من الجهود. ونتطلع إلى مواصلة وتعزيز أوجه تعاوننا لمعالجة ظهور مقاومة مضادات الميكروبات وانتشارها وتأثيرها.

السيدة غيلين يانغالي (بيرو) (*تكلمت بالإسبانية*): تود بيرو أن تعرب عن شكرها الجزيل للممثلين الدائمين لبربادوس ومالطة وفريقيهما على عملهم الدؤوب في توجيه هذه المفاوضات المعقدة نحو خاتمة ناجحة. وعلاوة على ذلك، نُقرّ بالعمل القيّم الذي قامت به جميع الوفود، ونعرب عن تقديرنا للبعثة الدائمة لإندونيسيا، على وجه الخصوص، على التنسيق الذي قامت به نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

وكما أشار وزير الصحة في بيرو أثناء الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن هذه المسألة، تدرك بيرو أن مقاومة مضادات الميكروبات تشكل أحد أكبر التهديدات للصحة العامة على الصعيد العالمي. ويتطلّب هذا أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة ومنسقة ومستدامة. ويشكل الإعلان السياسي الذي اعتمدناه للتو (القرار 2/79) أساساً متيناً لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات. وهذا النص هو مخطط عملنا لتحقيق مستقبل تستطيع فيه جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى دخلها، حماية صحة مواطنيها في مواجهة هذا التهديد. ونرحب بأن النص يشير بشكل رئيسي إلى أهمية تعزيز قدرات الرصد والكشف المبكر.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن النص الحاجة إلى تعزيز الاستخدام المسؤول لمضادات الميكروبات، وضمان إمداداتها ووجود شبكة مناسبة من مختبرات الأحياء المجهرية التي تتيح إمكانية تقديم أدلة أكبر فيما يتعلق بتأثير مقاومة مضادات الميكروبات على صحة الإنسان والحيوان والبيئة. وعلاوة على ذلك، وكما ورد في النص، من الضروري تخصيص الموارد بشكل مناسب وتعزيز التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا.

بالنسبة لبيرو، من المهم التشديد على الأثر البيئي لانتشار البكتيريا المقاومة والأثر البيئي لنفايات المضادات الحيوية على التربة والمسطحات المائية. فكل هذا له عواقب وخيمة على صحة الإنسان والحيوان.

ولذلك، نرى أن الإعلان السياسي أداة قيّمة لتكثيف الجهود المبذولة لمعرفة آثار النفايات المضادة للميكروبات على البيئة ونشر معلومات عن هذه الآثار. ويجب على جميع البلدان أن تضع على وجه السرعة استراتيجيات فعالة خاصة بها تتناسب مع واقعها المحلي للتصدي لهذا التهديد، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيره المتعدد القطاعات.

كما نود أن نؤكد على أهمية العمل الذي يضطلع به التحالف الرباعي والدور الحاسم الذي يقوم به التعاون الدولي في تعزيز نهج الصحة الواحدة. وتعمل بيرو على المستوى الوطني، بدعم من المجتمع الدولي، على تعزيز أنظمتها الوطنية للصحة الحيوانية والعامة بهدف التخفيف من المخاطر والتهديدات الناجمة عن الأمراض الحيوانية المصدر الناشئة والعائدة إلى الظهور، فضلاً عن الأمراض الحيوانية المتوطنة ومقاومة مضادات الميكروبات.

ختاماً، نناشد جميع الدول الأعضاء أن تضاعف جهودنا المشتركة في مكافحة هذه الأزمة الصحية العامة العالمية. وتؤكد بيرو من جديد التزامها الثابت بمواصلة المساهمة بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من أثر مقاومة مضادات الميكروبات وحماية صحة مواطنينا.

السيد غريبنشتشايكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يؤيد الاتحاد الروسي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة يوم الإثنين 7 تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/79/PV.18).

وبموجب قوانين بلدنا، تُعالج مسألة مقاومة مضادات الميكروبات باعتبارها تهديدا بيولوجيا. وننفذ مجموعة شاملة من التدابير لحماية شعبنا والبيئة. وفي عام 2017، اعتمدنا استراتيجية تهدف إلى منع انتشار مقاومة مضادات الميكروبات حتى عام 2030. وتُنفّذ هذه الاستراتيجية من قبل قطاعات الصحة والطب البيطري والزراعة وإنتاج الأغذية ومكافحة الأمراض.

وتشمل أنشطتنا في إطار هذه الاستراتيجية مراقبة مقاومة مضادات الميكروبات؛ وتنفيذ تدابير للسيطرة على استخدام مضادات الميكروبات – حيث أصبح في الواقع توفير المضادات الحيوية بدون وصفة طبية جريمة إدارية؛ والحد من استخدام المضادات الحيوية في الرعاية البيطرية والزراعة وتقليل محتوى المضادات الحيوية في المنتجات ذات الأصل الحيواني؛ وتنظيم حملات توعية وتثقيف للسكان بشكل عام وللخبراء، بمن فيهم الأطباء والصيادلة. ويعد الاتحاد الروسي أحد البلدان الرائدة من حيث انخفاض مستويات استهلاك مضادات الميكروبات، ورائداً عالمياً في تطوير التقنيات الرقمية لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات. وتركّز سياسة الاتحاد الروسي على تعزيز البحوث واستحداث طرق تشخيص مبتكرة وتطوير مواد جديدة مضادة للميكروبات ومواد بديلة، بما في ذلك اللقاحات.

ويكثف الاتحاد الروسي جهوده على الساحة الدولية أيضاً. ويواصل المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية لبحوث مقاومة مضادات الميكروبات، والذي يهدف إلى تقديم المساعدة لبلدان أوروبا

الشرقية وآسيا الوسطى، عمله المثمر. وعلى مدى سنوات عديدة، عملنا بنشاط كبير على صياغة الوثائق الرئيسية لهيئة الدستور الغذائي. ومنذ عام 2017 يعمل الاتحاد الروسي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على تنفيذ مشروع لمساعدة بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في مجال مكافحة مضادات الميكروبات. وفي عام 2022، اعتمدت رابطة الدول المستقلة خطة عمل مشتركة بشأن مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات. وعُقد أول مؤتمر دولي لمجموعة البريكس حول مقاومة مضادات الميكروبات في موسكو في أيار/مايو 2024، كما هو مذكور في الإعلان السياسي الجديد (انظر القرار 2/79).

وسيتطلب منا تنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى الثاني بشأن مقاومة مضادات الميكروبات أن نضافر جهودنا لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات. ويؤيد الاتحاد الروسي هذا الإعلان السياسي ويأمل أن تتحقق أهدافه. وفي الوقت نفسه، نود أن نلفت انتباهكم، كما فعلت دول أخرى، إلى أنه من غير المقبول فرض تدابير قسرية أحادية الجانب، والتي من شأنها أن تحبط الجهود المبذولة لمنع انتشار مقاومة مضادات الميكروبات.

السيد غورت (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود كندا أن تشكر الميسرين المشاركين، بربادوس ومالطة، على قيادتهما الممتازة للمفاوضات المتعلقة بهذا الإعلان السياسي (انظر القرار 2/79) بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

ونرحب بتأكيد الإعلان السياسي على أهمية ما يلي: أولاً، استخدام نهج الصحة الواحدة للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات؛ وثانياً، ضرورة الوصول العادل إلى مضادات الميكروبات واللقاحات والتشخيص؛ وثالثاً، الطبيعة الحاسمة لبرامج الإشراف وتدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها، فضلاً عن المراقبة المتكاملة؛ ورابعاً، مراعاة السياق الوطني عند تنفيذ إجراءات مقاومة مضادات الميكروبات. كما نؤيد اقتراح التحالف الرباعي الداعي إلى إنشاء لجنة مستقلة للأدلة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، ونتطلع إلى المشاركة في مشاورات الدول الأعضاء بشأن تشكيل تلك الآلية وولايتها ونطاقها ونتائجها المتوقعة. ويوفر لنا الإعلان مساراً واضحاً للتصدي الجماعي لهذا التهديد الصحي العالمي من خلال نهج متعدد القطاعات يتضمن مشاركة المجتمع بأسره.

ولذلك، كان من دواعي سرور كندا أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار، مع تحفظ واحد فقط. فلا يمكن لكندا تأييد الفقرة 87 المتعلقة بنقل التكنولوجيا لأنها لا تتضمن عبارة "بشروط طوعية ومتفق عليها بشكل متبادل"، أو "بما يتفق مع القانون والسياسة الوطنية". وكما ذكرنا طوال عملية المفاوضات، تثير صياغة الفقرة 87 مخاوف بشأن قدرة الدول الأعضاء على نقل التكنولوجيا بشروط وأحكام غير الشروط الطوعية والمتفق عليها بشكل متبادل.

ونشكر الميسرين المشاركين مرة أخرى ونتطلع إلى العمل مع الشركاء والدول الأعضاء في السنوات القادمة للنهوض بجهودنا الجماعية لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات.

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ونود أن نسلط الضوء على بعض المسائل بصفتنا الوطنية.

نضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في توجيه الشكر إلى مالطة وبربادوس على جهودهما في العمل على الإعلان السياسي (انظر القرار 2/79) بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

وتواصل أوكرانيا دعمها القوي للجهود العالمية الرامية إلى التصدي للتحدي العاجل المتمثل في مقاومة مضادات الميكروبات، الذي يشكل تهديداً كبيراً للصحة العامة في جميع أنحاء العالم. وخلال عملية التفاوض، أكدت أوكرانيا باستمرار على أهمية اتباع نهج شمولي في هذه الجهود. وقد أكدنا على وجه التحديد أن الإشارة إلى المؤتمرات والأحداث التي لا تحضرها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نطاق واسع أمر غير مناسب، لأنه يقوض روح العمل العالمي الجماعي. ومن الجدير بالذكر أن الدولة العضو الوحيدة التي ذُكرت في النص باعتبارها الدولة المضيفة لهذا المؤتمر هي الاتحاد الروسي، والتي اعترفت الجمعية العامة بأنها دولة معتدية.

ولذلك فإننا نشعر بقلق شديد من إدراج هذه الإشارة في النسخة الأخيرة من الإعلان السياسي التي قُدمت خلال إجراء الموافقة الصامتة الأول دون إتاحة الفرصة الكافية للدول الأعضاء لإجراء مناقشة كاملة. وبالنظر إلى ذلك، نذكّر الجمعية العامة بأنه منذ أن شنّ الاتحاد الروسي حربه ضد أوكرانيا، ألحق أضراراً مدمرة بالبنية التحتية للرعاية الصحية في أوكرانيا، ولا سيما في المناطق الأكثر تضرراً. وقد تضرر ما يزيد مجموعه عن 800 1 من مرافق الرعاية الصحية ودُمر أكثر من 200 مرفق وقُتل 47 من العاملين المدنيين في مجال الرعاية الصحية وأُصيب 177 آخرين. تواجه المستشفيات تحديات في الاستمرار في الوقاية من العدوى ومكافحتها، وهو أمر بالغ الأهمية في منع انتشار مقاومة مضادات الميكروبات. وتشمل المشاكل الرئيسية في هذا الصدد: الضغط الشديد على المستشفيات، ومحدودية عدد الموظفين، وانتشار مسببات الأمراض المقاومة لمضادات الميكروبات مع حركة المرضى على طول طرق الإجلاء الطبي، والإفراط في استخدام المضادات الحيوية وسوء استخدامها، وتعطل خدمات المياه والصرف الصحي، وصعوبة الحفاظ على النظافة الصحية في المناطق المزدحمة، وتفاقم أوجه الضعف الموجودة من قبل مثل حالات التأخير أو ضعف جودة الاختبارات الميكروبيولوجية. ولم تقتصر أفعال الاتحاد الروسي على الإضرار بجهود أوكرانيا في مجال الصحة العامة فحسب، بل عطلت أيضاً إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية، مما خلق ظروفاً قد تؤدي إلى تفاقم انتشار مقاومة مضادات الميكروبات داخل المنطقة.

وبينما يواصل الاتحاد الروسي غزوه، انخرط في الوقت نفسه في حملات للمعلومات المضللة تقوّض الثقة العالمية في التعاون العالمي في مجال الصحة العامة. إن الادعاءات الكاذبة بشأن وجود مختبرات بيولوجية سرية في أوكرانيا ما هي إلا مثال واحد فقط على مدى التضليل الذي يزرع البلبلة ويقوض الجهود الدولية الرامية لمعالجة المسائل الصحية الحرجة. إن الإيحاء بأن الاتحاد الروسي مساهم رئيسي في الصحة العالمية في الوقت الذي يواصل فيه هذه الأعمال المزعزعة للاستقرار يمثل رواية كاذبة وضارة.

وتؤكد أوكرانيا من جديد التزامها الثابت بمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات على مستوى العالم. إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن التعاون الدولي يجب أن يرتكز على الحقيقة والشفافية واحترام نزاهة المبادرات الصحية العالمية. ومن الأهمية بمكان أن تدرك الدول الأعضاء ما يقوم به كل بلد من إجراءات إما لدعم

هذه الجهود أو تقويضها. ويجب أن تستند استجابتنا لمقاومة مضادات الميكروبات على الحقائق والفهم المشترك للتحديات الحقيقية التي نواجهها.

السيد موري (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب اليابان باعتماد الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بمقاومة مضادات الميكروبات (انظر القرار 2/79) بتوافق الآراء. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا العميق للجهود المتفانية التي بذلها الميسران المشاركان، مالطة وبربادوس، فضلاً عن القيادة القديرة للرئيسين السابق والحالي للجمعية العامة.

إننا نواجه عقبات متزايدة، إذ يكافح العالم أزمات معقدة ومترابطة ويزداد انقسام المجتمع الدولي. والإعلان السياسي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، الذي اعتُمد بعد التغلب على العديد من الاختلافات في الرأي، يمثل التزامنا القوي والثابت بشراكة أقوى تتسم بالشفافية بين القطاعين العام والخاص وكذلك الأوساط الأكاديمية. بيد أننا نأسف أن شهدنا في نهاية المفاوضات اندفاعاً نحو الدفع بمشروع نهائي دون إجراء مشاورات كافية، مما أدى إلى ضياع فرصة بناء تفاهم مشترك حول بعض مسائل السياسات المحددة، بما في ذلك بشأن نقل التكنولوجيا في الفقرة 87 على وجه الخصوص.

وفي ذلك الصدد، تود اليابان أن تؤكد من جديد على أهمية المفهوم الأساسي المتمثل في أن نقل التكنولوجيا ينبغي أن يتم بشروط طوعية وتتفق عليه الأطراف، لأن التكنولوجيا تكون في كثير من الحالات ملكاً للقطاع الخاص، وليس من المقبول أن يكون نقل تلك التكنولوجيا قسرياً من جانب أي طرف. لذلك ينبغي أن يكون نقل التكنولوجيا طوعياً. وينبغي نقل التكنولوجيا على أساس موافقة الأطراف، وبالتالي ينبغي أن يكون نقل التكنولوجيا مبنياً على شروط تتفق عليها الأطراف.

إن اعتماد الإعلان ليس نهاية المطاف، بل هو نقطة الوسط في مسيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستستمر اليابان في تعزيز أفضل ما نبذله من جهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

وأود أن أعرب عن خالص شكري لسعادة السيد فرانسوا جاكمان، الممثل الدائم لبربادوس، وسعادة السيدة فانيسا فرازير، الممثلة الدائمة لمالطة، اللذين أدارا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة في المشاورات غير الرسمية بشأن هذا القرار (القرار 2/79). وأنا واثق بأن أعضاء الجمعية يشاركونني في الإعراب لهما عن خالص تقديرنا.

وقد طُلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن مدة البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على 10 دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد غريبنشتشايكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إنني مضطر لأخذ الكلمة ممارسة لحقالرد.

لم يكتف الوفد الأوكراني باستخدام الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات المعقود في 26 أيلول/سبتمبر لغرض حصري هو نشر أكاذيبهم وادعاءاتهم التي تستهدف بلدي، ولكننا هنا، في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة، نلاحظ مع الأسف محاولة أخرى من أوكرانيا للقيام قدر الإمكان بتسييس اعتماد الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع الرفيع المستوى. إن ما قامت به أوكرانيا اليوم لا يؤدي إلا إلى تقويض الجهود العالمية المتضافرة لمنع انتشار مقاومة مضادات الميكروبات. وهو ما يتعارض مع مبادئ تقوية وتعزيز التعاون في هذا المجال الضروري لتحقيق تقدم ملموس في مواجهة هذا التحدي المعاصر.

أما فيما يتعلق بانتهاكات النظام الأوكراني للقانون الدولي وترويجه لسياساته الكارهة للبشر ضد شعبه وشعب آخر، فإن وفدنا سيواصل لفت الانتباه إلى ذلك، ولكن في محافل أخرى، بما في ذلك مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 127 من جدول الأعمال.

عُلقت الجلسة الساعة 11/20 واستؤنفت الساعة 11/45.

البند 115 من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(ج) انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة التصويت هي كما يلي:

المجموعة ألف – الدول الأفريقية (5 مقاعد)

عدد بطاقات الاقتراع:	190
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	صفر
عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	190
الممتنعون عن التصويت:	صفر
عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:	190
الأغلبية المطلوبة:	97
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	
بنن:	181
غامبيا:	181
كينيا:	181
جمهورية الكونغو الديمقراطية:	172

إثيوبيا:	171
ليبريا:	1
المجموعة باء – دول آسيا والمحيط الهادئ (5 مقاعد)	
عدد بطاقات الاقتراع:	190
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	1
عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	189
الممتنعون عن التصويت:	صفر
عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:	189
الأغلبية المطلوبة:	97
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	
تايلند:	177
قبرص:	167
قطر:	167
جمهورية كوريا:	161
جزر مارشال:	124
المملكة العربية السعودية:	117
المجموعة جيم – دول أوروبا الشرقية (مقعدان)	
عدد بطاقات الاقتراع:	190
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	صفر
عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	190
الممتنعون عن التصويت:	12
عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:	178
الأغلبية المطلوبة:	97
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	
مقدونيا الشمالية:	168

تشيكيا:	166
المجموعة دال – دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (3 مقاعد)	
عدد بطاقات الاقتراع:	190
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	صفر
عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	190
الممتنعون عن التصويت:	7
عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:	183
الأغلبية المطلوبة:	97
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	
دولة بوليفيا المتعددة القوميات:	180
كولومبيا:	175
المكسيك:	172
إكوادور:	1
سانت لوسيا:	1
المجموعة هاء – دول أوروبا الغربية ودول أخرى (3 مقاعد)	
عدد بطاقات الاقتراع:	190
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	صفر
عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	190
الممتنعون عن التصويت:	7
عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:	183
الأغلبية المطلوبة:	97
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	
سويسرا:	175
آيسلندا:	174
إسبانيا:	174

بعد حصولها على الأغلبية المطلوبة وعلى أكبر عدد من أصوات أعضاء الجمعية العامة، انتُخبت الدول الـ 18 التالية أعضاءً في مجلس حقوق الإنسان لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2025: إثيوبيا، إسبانيا، آيسلندا، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تايلند، تشيكيا، جزر مارشال، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سويسرا، غامبيا، قبرص، قطر، كولومبيا، كينيا، مقدونيا الشمالية، المكسيك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ الدول التي انتُخبت أعضاء في مجلس حقوق الإنسان وأشكر فارزي الأصوات على ما قدموه من مساعدة في هذه الانتخابات.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (ج) من البند 115 من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة 11/50.